دفاع عن هشام بن الحکم، دراسة تحقیقیة فی الأحادیث التی اتهم فیها بالتجسیم و التشبیه

پدیدآورده (ها) : الدوخی،یحیی
فلسفه و کلام :: رسالة الثقلین :: صیف 1430 - العدد 62
از 100 تا 125
آدرس ثابت : http://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/420364

دانلود شده توسط : یحیی دوخی
تاریخ دانلود : 04/01/1394

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائهٔ مجلات عرضه شده در پایگاه،مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه قوانین و مقررات استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.

پایگاه مجلات تخصصی نور

www.noormags.ir

دفاع عن هشام بن الحكم

دراسة تحقيقيّة علميّة في الأحاديث التي اتهم فيها بالتجسيم والتشبيه

الشيخ يحيى الدوخي (*)

تمهيد

في هذه الدراسة، نسلّط الضوء حول شخصيّةٍ عملاقة وكبيرة في سماء التشيّع، كثر الجدل عليها في تراث الفريقين، لا سيّما في الروايات التي تُنسب إليه، وفيها تهمة التجسيم والتمثيل والتشبيه للخالق جلّ ذكره، ألا وهي شخصيّة هشام بن الحكم. ممّا حدا بالبعض أن يرمي التشيّع بهذه الفرية، ومن هؤلاء: ابن تيميّة الحرّاني، ومن نسج على منواله، كالشيخ عبد القاهر البغداديّ والدكتور القفاريّ[1] وغيرهم.

ولتوضيح هذا الأمر واستجلاء الحقيقة بجميع أبعادها وزواياها، وجدنا أنفسنا ملزمين بتأصيل هذا الموضوع وبيانه بصورةٍ تحقيقيّةٍ علميّة، متّبعين في ذلك المنهج الحديثيّ الاستقرائيّ والتحليليّ للروايات، ومناقشتها سنداً ودلالةً وفق الموازين المتّبعة في مباني الجرح والتعديل، ومن ثمّ استخلاص النتيجة

(*) باحث في علوم الحديث/ العراق.

www.noormags.ir

النهائيّة بما يتلاءم ويتوافق مع معطيات البحث.

ابن تيميّة يتّهم هشام بن الحكم بالتجسيم

لقد اتّهم ابن تيميّة هشام بن الحكم بشبهة التجسيم في كتابه مجموع الفتاوى قائلاً: «**أوّل من قال في الإسلام: إنّ القديم جسم هو هشام بن الحكم**»[٢].

وجاء بعده من قلّده بهذه التهمة، كما نجد ذلك في كلمات الدكتور القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة) ناقلاً عن شيخه شيخ الإسلام ابن تيميّة، حيث قال:

«**وقد حدّد شيخ الإسلام ابن تيميّة أوّل من تولى كبر هذه الفرية من هؤلاء فقال: وأوّل من عرف في الإسلام أنه قال: إنّ الله جسم هو هشام بن الحكم**»[٣].

ثمّ أردف كلامه بنقل كلام آخر، قائلاً:

«**يقول عبد القاهر البغداديّ: زعم هشام بن الحكم أنّ معبوده جسم ذو حدٍّ ونهاية، وأنّه طويل عريض عميق، وأنّ طوله مثل عرضه.. إلخ**»[٤].

التحقيق:

ليس من العدل والإنصاف أن تُتّهم الشيعة بهذا الوصف، فهم بعيدون كل البعد عما أُلصق بهم من تهمة التجسيم والتشبيه، وقد حفلت آثار الشيعة وأحاديث أئمتهم عليهم السلام وكتب علمائهم بما ينفي هذا الكلام جملةً وتفصيلاً.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**أوّل الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيده، وكمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كلّ صفةٍ أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوفٍ أنّه غير الصفة، فمن وَصَفَ الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثنّاه، ومن ثنّاه فقد جزّأه، ومن جزّأه فقد جهله، ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد**

www.noormags.ir

حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن قال: فيمَ، فقد ضمنه، ومن قال: علامَ، فقد أخلى منه، كائن لا عن حدث، موجود لا عن عدم، مع كلّ شيءٍ لا بمقارنة، وغير كل شيءٍ لا بمزايلة، فاعل لا بمعنى الحركات والآلة، بصير إذ لا منظور إليه من خلقه...»[٥]. إلى آخر خطبته عليه السلام.

فهذه الكلمات العظيمة والدقيقة تتدفّق من فم سيّد الموحدين وإمام المتّقين عليه السلام، تنفي كلّ الصفات التي تطرأ على الذات الإلهيّة، فمن وصفه بالجسم فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثنّاه، فمن لوازم الوصف: التثنية والعدد والحدّ والجزء، وكلّها لوازم باطلة، فهو جلّت قدرته فوق ما يصفه الواصفون.

ومن الغريب: أنّ الدكتور القفاري يستشهد بكلام ابن تيميّة ولم يلتفت إلى كتب شيخه التي أُشبعت بهذا الأمر، وكأنّه بعيد عن هذا الفكر الذي عاش في أحضانه ونشأ وترعرع منذ نعومة أظافره ينهل منه، ومسألة التجسيم هي واحدة من تلك المسائل التي آمن بها ودافع عنها.

قال الشيخ محمّد أبو زهرة[٦]:

«**يرى (أي: ابن تيميّة) أنّ مذهب السلف يثبت لله اليد من غير كيفٍ ولا تشبيه، والوجه من غير كيف، والفوقيّة والنزول وغير ذلك من ظواهر النصوص القرآنيّة، ويقصد الظواهر الحرفيّة، لا الظواهر، ولو مجازيّة، وهو يعدّ ذلك المذهب ليس مجسّماً ولا معطّلاً، ويقول في ذلك: ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثّلون صفات الله تعالى بصفات خلقه، كما لا يمثّلون ذاته بذوات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، فيعطّلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته، وكلّ واحدٍ من فريقي: التعطيل والتمثيل، جامع بين التعطيل والتمثيل**»[٧].

ثم استنتج أبو زهرة من كلامه قائلاً: «**وعلى ذلك يقرّر ابن تيميّة أنّ مذهب**

www.noormags.ir

السلف هو إثبات كلّ ما جاء في القرآن الكريم من فوقيّةٍ وتحتيّةٍ واستواءٍ على العرش ووجهٍ ويدٍ ومحبّةٍ وبغض، وما جاء في السنة من ذلك أيضاً من غير تأويل وبالظاهر الحرفيّ»[٨].

وقال الأستاذ سعيد فودة[٩]:

«موقف الوهابيّة من التجسيم ونفي تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات صار مشهوراً معلوماً، فهم يثبتون لله تعالى الحدّ والجهة وقيام الحوادث بالله تعالى والجلوس على العرش بمماسّة والحركة النقلة.. ولا شكّ أنّ هذا الاعتقاد مخالف بجملته لاعتقاد أهل السنّة والجماعة وقد تبع الوهابيّة في هذا الاعتقاد إمامهم الأول ابن تيميّة، فعنه أخذوا كل ذلك، وفهموا كلامه من شروحات تلميذه ابن قيم الجوزيّة، فليرجع إلى كتاب نقض أساس التقديس لابن تيميّة، ومنهاج السنّة، وغيرها من الكتب، وقد كتبتُ عدّة كتب في هذا المقام أثبتُّ فيها أنّ ابن تيميّة قائل بالتجسيم ولوازمه، وأنّه مخالف للأشاعرة جملةً وتفصيلاً، وأنّ له مذهباً كاملاً يدعو إليه، وليست أقواله هذه مجرّد شطحات أو زلّات قلمٍ كما يحلو للبعض أن يتوهّم»[١٠].

ومع هذا كلّه، نجد الدكتور القفاريّ يتّهم الشيعة بهذه الفرية التي لا نصيب لها من الصحّة.

براءة هشام بن الحكم من تهمة التجسيم

أما ما اتّهم به هشام بن الحكم، فهي تهمة لا مبرّر لها وسوف نضعها على طاولة البحث ونقيّمها حسب المعايير العلميّة والموضوعيّة؛ لذا يقع البحث في أربعة جهات:

الجهة الأولى: بيان حال هشام بن الحكم في السقف التاريخيّ وتراجم الرجال.

www.noormags.ir

الجهة الثانية: ملاحظة الروايات التي يستشفّ منها التجسيم والتشبيه التي اتّهم بها، ومناقشتها سنداً ودلالة.

الجهة الثالثة: أدلّة وقرائن على براءة هشام بن الحكم من التجسيم.

الجهة الرابعة: إعطاء نتيجة وحكم موضوعيّ لهذه الشبهة.

الجهة الأولى: هشام بن الحكم في السقف التاريخيّ وتراجم الرجال

أمّا التاريخ، فيحدّثنا أنّه كان من متكلّمي الشيعة وبطائنهم، وهو أحد كبار الشيعة الإماميّة، ومن عظماء أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، الذي فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب وسهّل طريق الحجاج فيه. فهو يعدّ من الشخصيّات الكبيرة والفذّة في تاريخ التشيّع، وقد شهد له بذلك أحمد أمين بقوله:

«**فيظهر أنّه أكبر شخصيّة شيعيّة في علم الكلام.. وكان جدلاً، قويّ الحجّة، ناظر المعتزلة وناظروه، ونقلت له في كتب الأدب مناظراتٌ كثيرةٌ متفرّقة، تدلّ على حضور بديهته وقوّة حجّته..**»[11].

وكان مناظراً قلّ نظيره، فله جولاتٌ وصولاتٌ مع المعتزلة وغيرهم، فكان جدلاً قويّ الحجّة، ناظر المعتزلة وناظروه، فكان بحقٍّ حاذقاً بصناعة الكلام، حاضر الجواب، سريع البديهة.

قال الشهرستاني:

«**وهذا هشام صاحب غور في الأصول، لا ينبغي أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة، فإنّ الرجل وراء ما يلزمه على الخصم، ودون ما يظهره من التشبيه، وذلك أنّه ألزم العلّاف فقال: إنّك تقول: الباري تعالى عالم بعلم، وعلمه ذاته، فيشارك المحدثات في أنّه عالم بعلم، ويباينها في أنّ علمه ذاته، فيكون عالماً لا كالعالمين، فلِمَ لا تقول: إنّه جسم لا كالأجسام، وصورة لا كالصور، وله قدر لا كالأقدار، إلى غير ذلك؟!**»[12].

www.noormags.ir

وهنا استخدم هشام أسلوب الإلزام والكناية مع أحد علماء المعتزلة، وهو العلّاف، فقال له: لِمَ لا تقول: إنّ الله جسم لا كالأجسام، وصورة لا كالصور؟ فهو لم يتبنَّ هذا الرأي، بل أورده مورد الإلزام، وهو يريد أن يقول له: إنّ الله ليس كمثله شيء، فقرّب له ذلك بهذا الكلام. ونعتقد أنّ شبهة التجسيم نشأت من هذا القول الذي ألزَمَ به المعتزلة.

وقد اختُلف في تاريخ الرجل، فهناك من ادّعى: أنّه كان في أوّل مشواره العلميّ ديصانيّاً، من أصحاب أبي شاكر الديصانيّ، وهذا ما نقله ابن تيميّة في منهاج السنّة، قال:

«**هشام بن الحكم، مولى كندة، نشأ في أحضان أبي شاكر الديصانيّ الزنديق، وكان من غلمانه، ومن بيئة أبي شاكر رضع أفاويق الإلحاد والزندقة والتجسيم**»[١٣].

ولكنّ هذه الدعوى باطلة جزماً، فلم يحدّثنا التاريخ عن مثل هذه العلاقة بين الرجلين، وإن وجدت، فلم يتأثّر بها هشام بن الحكم، كما سيأتي في مناقشتنا للروايات التي تركها لنا التراث العقديّ والفقهيّ.

ثمّ ادُّعي أنّه اعتنق مذهب الجهميّة، ورئيسهم هو الجهم بن صفوان، ولكن يبدو أنّ آراء الجهم لم تكن عميقة الجذور في تفكير هشام بن الحكم، ولم نجد لها أثراً كبيراً فيه، ووجدنا هشاماً خالف قول الجهم في خمود أهل الدارين: الجنّة والنار، وسكونهم، فالجهم يقول: إنّهم يصيرون إلى سكونٍ دائم، بينما هشام يذهب إلى خلودهم. ولم يعِ التاريخ شيئاً عن تفصيل التحاقه بالجهم، ولا كيف كان ذلك[١٤].

وكذلك ادُّعي أنّه اعتنق مذهب الإماميّة لتأثّره بفكر الامام الصادق عليه السلام وهاله ما رآه من حكمته وعلمه، وذلك عندما سأله أبو عبد الله عليه السلام عن مسألةٍ فحار فيها هشام وبقي ساكتاً، فسأله هشام أن يؤجّله فيها فأجّله أبو عبد الله،

www.noormags.ir

فذهب هشام فاضطرب في طلب الجواب أيّاماً، فلم يقف عليه، فرجع إلى أبي عبد الله، فأخبره أبو عبد الله بها، وسأله عن مسائل أُخرى فيها فساد أصله وعقد مذهبه، فخرج من عنده مغتمّاً متحيّراً، قال: فبقيت أياماً لا أفيق من حيرتي. قال عمر بن يزيد: فسألني أن أستأذن له على أبي عبد الله، فاستأذنتُ له، فقال أبو عبد الله: لينتظرني في موضع سمّاه بالحيرة لألتقي معه فيه غداً.. فلمّا بصرتُ به وقرب منّي هالني منظره وأرعبني، حتى بقيتُ لا أجد شيئاً أتفوّه به، ولا انطلق لساني لما أردتُ من مناطقته، ووقف عليَّ أبو عبد الله مليّاً ينظر ما أكلّمه، وكان وقوفه عليَّ لا يزيدني إلّا تهيّباً وتحيّراً، وتيقّنتُ أنّ ما أصابني من هيبته لم يكن إلّا من قبل الله عزّ وجلّ، من عظم موقعه ومكانه من الربّ الجليل. قال عمر: فانصرف هشام إلى أبي عبد الله، وترك مذهبه، ودان بدين الحقّ، وفاق أصحاب أبي عبد الله كلّهم[١٥].

وأيّما قيل في تاريخه، فهو ذلك المدافع عن أهل بيت النبوّة بقلبه ولسانه، والتاريخ لا يمكن أن يحجب هذه الحقيقة التي تنزّهه ممّا لصق به، وقد قيّمه الإمام الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام بالنزاهة وصلابة المعتقد والمذهب، وهذا ما سوف نطرقه في كلمات تراجم الرجال.

هشام بن الحكم في التراجم الرجاليّة

والآن سوف نضع هشام بن الحكم في ضوء كلام أهل الخبرة من هذا الفنّ، ثمّ نستنتج خلاصة ما قالوه في هذا الرجل.

قال النجاشيّ في رجاله: «**وكان ثقةً في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر**»[١٦].

قال الشيخ الطوسيّ في الفهرست: «**كان من خواصّ سيّدنا ومولانا موسى بن جعفر عليهما السلام، وكانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين، في الأصول وغيرها.**

www.noormags.ir

وكان له أصل.. له من المصنّفات كتب كثيرة، منها: كتاب الإمامة، وكتاب الدلالات على حدوث الأشياء، وكتاب الردّ على الزنادقة، وكتاب الردّ على أصحاب الاثنين، وكتاب التوحيد»[١٧].

وذكره في رجاله في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام[١٨].

وقال ابن النديم: «من جلّة أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام. وهو من متكلّمي الشيعة الإماميّة، وبطائنهم، وممّن دعا له الصادق عليه السلام، فقال: أقول لك ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تزال مؤيّداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك. وهو الذي فتق الكلام في الأمّة وهذّب المذهب، وسهّل طريق الحجاج فيه»[١٩].

وقال العلّامة الحلّيّ: «روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وكان ثقةً في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر، ورُوِيت مدائح له جليلة عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وكان ممّن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام حاضر الجواب.. ثمّ قال: ورُوِيت رواياتٌ أُخَر في مدحه، وأُورد في خلافه أحاديث ذكرناها في كتابنا الكبير وأجبنا عنها. وهذا الرجل عندي عظيم الشأن رفيع المنزلة»[٢٠].

وقال ابن داود الحلّيّ في رجاله مدافعاً عن هشام: «مع أنّي لا أستثبت ما قاله البرقيّ قدحاً فيه؛ لأنّ حال عقيدته معلوم وثناء الأصحاب عليه متواتر، وكونه تلميذ الزنديق لا يستلزم اتّباعه في ذلك، فإنّ الحكمة تؤخذ حيث وجدت، وقوله: وهو جسميّ رديء، يُحتمل عوده إلى أبي شاكر، لا إليه»[٢١].

وقال السيّد الخوئي: «وإنّي لأظنّ الروايات الدالّة على أنّ هشاماً كان يقول بالجسميّة كلّها موضوعة، وقد نشأت هذه النسبة من الحسد، كما دلّ على ذلك رواية الكشّيّ بإسناده عن سليمان بن جعفر الجعفريّ، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن هشام بن الحكم، قال: فقال: رحمه الله، كان عبداً ناصحاً وأُوذِي

www.noormags.ir

من قبل أصحابه حسداً منهم له»[٢٢].

خلاصة أقوال من ترجم له

من خلال ما تقدّم من أقوال أهل الخبرة في المجال التراجميّ الرجاليّ، نستنتج التالي:

١) شهادة النجاشيّ بكونه حسن التحقيق:

قال: «كان ثقة في الروايات حسن التحقيق في هذا الأمر»، ونعتقد أنّ النجاشيّ ـ والله العالم ـ يقصد بكونه حسن التحقيق في هذا الأمر: أنّ رواياته موافقة لرأي المذهب، ولا يوجد في أصوله وكتبه ما يخالف الأصول والقواعد العامّة التي قرّرها أهل البيت عليهم السلام، ومعلوم أنّ مذهب أهل البيت قائم على التنزيه المطلق وعدم التشبيه.

إذاً، هذه شهادة من النجاشيّ بسلامة هشام بن الحكم من التشبيه والتجسيم، بدليل قوله إنّه حسن التحقيق.

٢) أنّه من خواصّ أصحاب الإمام موسى بن جعفر عليه السلام:

إن لفظ الخواصّ يطلق على الإنسان المقرّب إليه جدّاً، فلو وجد الإمام الكاظم عليه السلام شائبة التجسيم عند هشام لذمّه على ذلك، بل نجد أنّ المديح هي الصفة التي تلازم هشاماً من الإمام الصادق والكاظم عليهما السلام.

٣) الإمام الصادق عليه السلام دعا له بكونه مؤيَّداً بروح القدس:

إنّ هشاماً من جلّة أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، والإمام دعا له أنّه مؤيَّد بروح القدس ما نصرتنا بلسانك، وهذه مرتبة عظيمة لم ينلها إلّا المخلصون الذين وصلوا إلى مرتبةٍ عاليةٍ وساميةٍ من المعارف الإلهيّة لا يمكن أن يشوبها من يُعرف بالتجسيم أو التشبيه.

٤) فتق الكلام وهذّب المذهب، والعلّامة يدفع عنه الشبهات في كتابه

www.noormags.ir

الكبير:

إنّ هشاماً كان ممّن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر.. وهذه العبارة نقلها ابن النديم والعلّامة الحلّيّ، فالذي يصل إلى مرحلة تهذيب المذهب في الكلام، لا يقال عنه: مجسّم، إطلاقاً، بل هو من أزاح غبار الشبهات عن المذهب، ومنها: التجسيم؛ لذا نجد عبارة العلامة اللّاحقة لكلامه:

«**ورُوِيت روايات أُخَر في مدحه، وأورد في خلافه أحاديث ذكرناها في كتابنا الكبير وأجبنا عنها. وهذا الرجل عندي عظيم الشأن رفيع المنزلة**»، فالعلّامة يدافع عنه في كتابه الذي أسماه بـ (الكبير)، وأجاب عمّا أُلصق بهشام من تهمٍ مفتراةٍ لا أصل لها. ثمّ اعتبره عظيم الشأن رفيع المنزلة.

وهذه شهادة ثانية من العلامة الحلّيّ بسلامة عقائد هشام بن الحكم وأنّه ذو شأن ومنزلة رفيعة.

٥) البرقيّ يتّهمه وابن داود يدافع عنه:

إنّ البرقيّ قد اتّهم هشاماً أنّه من أصحاب الديصانيّ الزنديق، ولكنّ هذه التهمة دفعها ابن داود بقوله: «**حال عقيدته معلوم، وثناء الأصحاب عليه متواتر، وكونه تلميذ الزنديق لا يستلزم اتّباعه في ذلك، فإنّ الحكمة تؤخذ حيث وُجِدت، وقوله: وهو جسميّ رديء، يُحتمل عوده إلى أبي شاكر، لا إليه**»[٢٣].

فمن كانت عقيدته معلومة عند الشيعة، وثناء علمائهم متواتراً بصحّة عقائده، ومنها: آراؤه الكلاميّة، حينئذٍ: فلا اعتبار بقول البرقيّ؛ لأنّه لا تلازم بين كونه تلميذاً، وأنّه يعتنق آراء أبي شاكر، فإنّ الحكمة تؤخذ حيث وُجِدت.

وما قاله من شبهة التجسيم، فلعلّها ترجع إلى من يقول بها، وهو أبو شاكر؛ لذا قال ابن داود: «**هشام بن الحكم، لا مراء في جلالته، لكنّ البرقيّ نقل فيه غمزاً لمجرّد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق، ولا اعتبار بذلك، وإن كان قد وقع في ألفاظه شيء يُؤَوَّل يخرجه عن الطعن لبعده عن الشبهة**»[٢٤].

www.noormags.ir

وهذه شهادة ثالثة ببراءته من شبهة التجسيم.

٦) السيّد الخوئي يضعّف الروايات، والحسد هو الدافع لنسبتها إليه:

السيّد الخوئيّ أيضاً أعطى شهادة ببراءته من تهمة التجسيم، حينما قال بعدم ظنّه في الروايات التي وصفت هشاماً بالتجسيم، ووصفها بأنّها كلّها موضوعة ومجعولة، وسبب هذا الوضع ومنشؤه هو الحسد والبغض لهشام، بدليل قول الإمام الرضا عليه السلام عندما سُئل عنه قال: «**رحمه الله، كان عبداً ناصحاً، وأُوذِي من قبل أصحابه حسداً منهم له**»[٢٥].

فالإمام الرضا عليه السلام ترحّم عليه ونزّهه عن هذه الشبهة.

والنتيجة: أنّ هناك شهادات براءةٍ تنأى بهشام بن الحكم عن تهمة التجسيم التي أثارها حاسدوه ومبغضوه.

ولننتقل إلى الروايات التي ادّعِيَ أنّ هشاماً مجسّمٌ بسببها، لنعرضها على مجهر علم الجرح والتعديل ، لمناقشتها بموضوعيّة، وإعطاء نتيجةٍ واضحةٍ من خلال دراستنا لها.

الجهة الثانية: الروايات التي اتّهم بها هشام بن الحكم بالتجسيم ومناقشتها

١. رواية عليّ بن أبي حمزة:

روى الشيخ الكلينيّ: بإسناده: «**عن عليّ بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: سمعت هشام بن الحكم يروي عنكم أنّ الله جسم صمديّ نوريّ.. فقال عليه السلام: سبحان من لا يَعلم أحد كيف هو إلّا هو، ليس كمثله شيء.. ولا تدركه الحواسّ، ولا يحيط به شيء، ولا جسم ولا صورة**»[٢٦].

المناقشة:

يكفينا في سقوط هذه الرواية وعدم اعتبارها: أنّ فيها عليّ بن أبي حمزة

www.noormags.ir

البطائنيّ، وهو أحد أعمدة الواقفيّة.

قال الشيخ الطوسيّ في عدّة مواضع: إنّه واقفيّ. وقال أبو الحسن عليّ بن الحسن بن فضّال: «**عليّ بن أبي حمزة، كذّاب واقفيّ، متّهم ملعون، وقد رويتُ عنه أحاديث كثيرة، وكتبتُ عنه تفسير القرآن كلّه، من أوّله إلى آخره، إلّا أنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً واحداً**»[٢٧].

وقال ابن الغضائريّ: «**عليّ بن أبي حمزة لعنه الله، أصل الوقف، وأشدّ الخلق عداوةً للوليّ من بعد أبي إبراهيم** عليه السلام»[٢٨].

فقوله ضعيف، ولا يقدح في جلالة قدر هشام بن الحكم الذي رأينا شهادات علماء الرجال بوثاقته ومدح الأئمّة له.

أمّا دلالتها: فإنّ الإمام عليه السلام لم يُمضِ كلام الراوي في أنّ هشاماً قائل بالجسميّة، بل الإمام دفع شبهة التجسيم بصورة كلّيّة بغضّ النظر عن قائلها.

٢. رواية محمّد بن الفرج الرخجيّ:

وروى أيضاً بسنده: «**عن عليّ بن محمّد، رفعه عن محمّد بن الفرج الرخجيّ، قال: كتبت إلى أبي الحسن** عليه السلام **أسأله عمّا قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم في الصورة، وكتب** عليه السلام: **دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قاله الهشامان**»[٢٩].

المناقشة:

وهذه الرواية أيضاً ضعيفة وغير معتبرة؛ لكونها مرفوعة، فهناك واسطة مجهولة.

أضف إلى ذلك: أنّ الشيخ المجلسيّ ناقش دلالة هذه الرواية، قال: «**فقد قيل: إنّهما قالا بجسمٍ لا كالأجسام، وبصورةٍ لا كالصور، فلعلّ مرادهما بالجسم الحقيقة القائمّة بالذات، وبالصورة الماهيّة، وإن أخطآ في إطلاق هذين اللّفظين عليه تعالى**»[٣٠].

www.noormags.ir

أو لعلّ مراده من قوله: «ليس القول ما قاله الهشامان»: ليس القول الذي حكيته قول الهشامين.

وعلى كلّ حال، فالرواية لا يُعتمد عليها فهي ضعيفة.

٣. رواية محمّد بن الحكيم:

وروى كذلك بسنده: «**عن محمّد بن أبي عبد الله، عمّن ذكره، عن عليّ بن العبّاس، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن محمّد بن الحكيم، قال: وصفت لأبي إبراهيم عليه السلام قول هشام بن سالم الجواليقيّ، وحكيت له قول هشام بن الحكم أنّه جسم. فقال: إنّ الله تعالى لا يشبهه شيء، أيّ فحشٍ أو خناءٍ أعظم من قول من يصف خالق الأشياء بجسمٍ أو صورة؟**»[٣١].

المناقشة:

وهذه الرواية أيضاً ضعيفة ولا قيمة لها؛ لكونها مرفوعة، وكذلك فإنّ فيها: عليّ بن العبّاس الجراذينيّ الرازيّ.

قال النجاشيّ: «**رُمي بالغلوّ وغمز عليه، ضعيف جدّاً**»[٣٢].

وقال ابن الغضائري: «**عليّ بن العبّاس الجراذيني أبو الحسن الرازيّ: مشهور، له تصنيف في الممدوحين والمذمومين يدلّ على خبثه وتهالكٍ في مذهبه، لا يُلتفت إليه، ولا يُعبأ بما رواه**»[٣٣].

٤. رواية محمّد بن زياد:

وروى بسنده: «**عن محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، عن الحسن بن سعيد، عن عبد الله بن المغيرة، عن محمّد بن زياد، قال: سمعت يونس بن ظبيان يقول: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، وقلتُ له: إنّ هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً، إلّا أنّي أختصر لك منه أحرفاً، فزعم أنّ الله جسم... فقال أبو عبد الله عليه السلام: ويحه أما عَلِم أنّ الجسم محدود متناهٍ**»[٣٤].

www.noormags.ir

المناقشة:

وهذه الرواية أيضاً ضعيفة؛ لأنّ فيها بكر بن صالح، قال النجاشيّ: «**بكر بن صالح الرازيّ، مولى بني ضبّة، روى عن أبي الحسن موسى** عليه السلام، **ضعيف**»[٣٥].

وقال ابن الغضائريّ والعلّامة: «**ضعيف جدّاً، كثير التفرّد بالغرائب**»[٣٦].

٥. رواية عبد الرحمن الحماني:

وروى بسنده: «**عن محمّد بن أبي عبد الله، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن العبّاس، عن الحسن بن عبد الرحمن الحماني، قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر** عليهما السلام: **إنّ هشام بن الحكم زعم أنّ الله جسم ليس كمثله شيء، فقال** عليه السلام: **قاتله الله، أما علم أنّ الجسم محدود؟**»[٣٧].

المناقشة:

وهذه الرواية ضعيفة؛ لأنّ فيها عليّ بن العبّاس، ضعيف متهالك في مذهبه، لا يُلتفت إليه ولا يُعبأ بما قال، كما تقدّم آنفاً، وأمّا ما ورد من كلام الإمام بذمّه، فهو يتناقض مع المدح الذي أورده الإمام في بعض الروايات، فلابد من حمل هذا الكلام: إمّا على التقيّة، أو أن نحمل هذه الكلمة (قاتله الله) على المدح، فالعرب والعرف آنذاك تستخدم هذه المفردة على نحو الكناية كما في قولهم: «قاتله الله ما أكرمه»، وهي كلمة تجرى على اللّسان وتُستعمل من غير قصدٍ إلى ما وُضِعت له، بل تدعم بها العرب كلامها، كقولهم: لا أمّ له، لا أب له، تربت يداه، قاتله الله ما أشجعه، وعقرى حلقي، وما أشبه ذلك[٣٨].

٦. رواية الصقر بن أبي الدلف:

روى الصدوق بسنده عن الصقر بن أبي دلف، قال: «**سألتُ أبا الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الرضا** عليه السلام **عن التوحيد، وقلتُ له: إنّي أقول بقول هشام بن الحكم، فغضب** عليه السلام، **ثمّ قال: ما لكم ولقول هشام، إنّه ليس منّا من زعم أنّ الله عزّ وجل جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة، يا ابن أبي دلف،**

www.noormags.ir

إنّ الجسم محدث والله محدثه ومجسّمه»[٣٩].

المناقشة:

وهذه الرواية ضعيفة أيضاً؛ لأنّ الصقر بن أبي دلف الكرخيّ مجهول الحال من حيث الوثاقة.

٧. رواية إبراهيم بن محمّد الخزاز:

روى الصدوق بسنده: «**عن عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق، قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ، عن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، عن الحسين بن الحسن، عن بكر بن صالح، عن الحسين بن سعيد عن إبراهيم بن محمّد الخزّاز، ومحمّد بن الحسين عن إبراهيم بن محمّد الخزاز ومحمّد بن الحسين، قالا: دخلنا على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فحكينا له ما روي أنّ محمّداً صلى الله عليه وآله رأى ربّه في هيئة الشابّ الموفق في سنّ أبناء ثلاثين سنة، رجلاه في خضرة، وقلت: إنّ هشام بن سالم وصاحب الطاق والميثميّ يقولون: إنّه أجوف إلى السرّة، والباقي صمد، فخرّ ساجداً، ثمّ قال: سبحانك ما عرفوك ولا وحّدوك، فمن أجل ذلك وصفوك، سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك..**»[٤٠].

المناقشة:

وهذه الرواية فيها من الضعفاء والمجهولين ما يسقطها عن الاعتبار. فأبو بكر بن صالح، كما تقدّم، ضعيف جدّاً، كثير التفرّد بالغرائب[٤١]، كما أنّ عليّ بن أحمد بن محمّد بن عمران الدقّاق مجهول، وكذلك الحسين بن الحسن، وهو الدينوريّ وهو مجهول أيضاً[٤٢].

خلاصة ما تقدّم:

هذه تقريباً مجموع الروايات التي قيلت بحقّ هشام بن الحكم، وقد اتّضحت الخدشة في أسانيدها، فلا يمكن التعويل عليها أو أن تُجعل سبباً لذمّه واتّهامه بهذه الشبهة.

www.noormags.ir

الجهة الثالثة: أدلّة وقرائن تنفي عن هشام بن الحكم شبهة التجسيم

لو تنازلنا عن تلك المناقشة السنديّة، فهناك أدلّة وقرائن تنفي شبهة التجسيم عن هشام بن الحكم نبرزها بما يلي:

١) مفهوم الجسميّة عند هشام يعني (الشيء) ولا يعني: أنّ له أبعاداً وأعراضاً وغير ذلك.

إنّ مفهوم الجسميّة عند هشام له مصطلح آخر يختلف عما هو متعارف، والذي من لوازمه: الطول والعرض والعمق. فليس المراد هو التجسيم المعنويّ الحقيقيّ لمعنى الجسم المادّيّ.

فإطلاق مقولة إنّه (جسم لا كالأجسام) على البارئ تعالى، يريد أن يصوّرها هشام بن الحكم بمعنى (شيء لا كالأشياء) المأخوذة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، فحقيقة الشيئيّة مفهوم مشترك بين الله تعالى وغيره، كما في بعض الصفات المشتركة بينهما، كالرازق والعالم وغيرها، ولكن في هذا الأمر يمتاز البارئ عزّ وجلّ بخاصّيّةٍ وجوديّةٍ قائمةٍ بذاتها لا توجد في سائر الأشياء الأُخرى، لا تشبهه ولا يشبهها، فمن حيث إثبات الشيئيّة له يخرج عن حدّ التعطيل، ومن حيثيّة نفي المثيل له جلّ وعلا يخرج عن حدّ التشبيه بغيره من الأشياء. وبهذا يثبت التنزيه الكامل لله تعالى من غير تعارضٍ بين المقولتين.

لذا، نجد أنّ السيّد الخوئيّ يرى أنّ هشاماً أخطأ في إطلاق المصطلح والاستعمال، ولم يخطئ في الاعتقاد، فاعتقاده صحيح ولا غبار عليه، قال: «**على أنّا لو سلّمنا أنّ هشاماً كان يطلق لفظ الجسم على الله سبحانه، فهو كان مخطئاً في الإطلاق، وفي استعمال اللّفظ في خلاف معناه، ولم يكن هذا خطأً باعتقاده. يدلّنا على ذلك ما تقدّم من رواية محمّد بن يعقوب، بإسناده. عن الحسن بن عبد الرحمان الحماني، أنّ هشام بن الحكم زعم أنّ الله جسم ليس كمثله شيء؛ فإنّ نفي المماثلة، يدلّنا أنّه لا يريد كلمة (الجسم) معناها المعهود، وإلّا لم يصحّ نفي المماثلة،**

www.noormags.ir

بل يريد معنىً آخر غير ذلك، وإن كان قد أخطأ في هذا الإطلاق وفي هذا الاستعمال»[٤٣].

وكذلك نقل هذا المفهوم الأشعريّ وابن أبي الحديد بمعنى: أنّه شيءٌ قائمٌ بذاته.

قال أبو الحسن الأشعريّ في المقالات:

«وقال هشام بن الحكم: معنى الجسم أنّه موجود، وكان يقول: إنّما أريد بقولي: جسم، أنّه موجود، وأنّه شيءٌ، وأنّه قائمٌ بنفسه»[٤٤].

وقال ابن أبي الحديد:

«فأمّا من قال: إنّه جسم لا كالأجسام، على معنى: أنّه بخلاف العرض الذي يستحيل أن يتوهّم منه فعل، ونفوا عنه معنى الجسميّة، وإنّما أطلقوا هذه اللّفظة لمعنى أنّه شيءٌ لا كالأشياء، وذاتٌ لا كالذوات، فأمرهم سهل؛ لأنّ خلافهم في العبارة، وهم: عليّ بن منصور، والسكّاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، وكلّ هؤلاء من قدماء رجال الشيعة، وقد قال بهذا القول ابن كرّام وأصحابه، قالوا: معنى قولنا فيه سبحانه: إنّه جسم، أنّه قائم بذاته لا بغيره»[٤٥].

إذاً: هناك اصطلاح خاصّ عند هشام بن الحكم وبعض تلامذته في إطلاق لفظ الجسم على الذات الإلهيّة، ولا نستطيع أن نتّهمه بكونه مجسِّماً؛ لأنّها لا تخالف الأصول العقلية أو الشرعيّة، نعم، قد يقال: إنّ الجسم هو اسم لله، وهذا مرتبط بتوقيفيّة أسماء الله تبارك وتعالى، ولكن هذا بحث آخر. وقد جوّز بعضهم هذا المعنى[٤٦].

قال ابن حزم:

«ولو أتانا نصٌّ بتسميته تعالى جسماً لوجب علينا القول بذلك، وكنّا حينئذٍ نقول: إنّه لا كالأجسام، كما قلنا في عليم وقدير وحيّ»[٤٧].

٢) هشام يلزم الآخرين ويعارضهم دون الاعتقاد بذلك الإلزام:

www.noormags.ir

عندما كان يناظر هشام بن الحكم المعتزلة وغيرهم، فأحد أساليبه المتّبعة مع الخصم إلزام الآخرين ببعض ما قالوه، وهذا لا يعني: أنّه يؤمن بذلك الإلزام، فعندما ألزم العلّاف وقال له: «**فلِمَ لا تقول: إنّه جسم لا كالأجسام، وصورة لا كالصور**»، فهذا من باب إلزام الخصم، وليس بالضرورة أن يؤمن ويعتقد به، وهذا واضح عند أرباب المناظرات، وهشام من أبرز المناظرين، بشهادة كثيرٍ من العلماء، كما تقدّم في أعلام التراجم.

قال المرتضى في كتابه الشافي: «**أنّه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة، فقال لهم: إذا قلتم: إنّ القديم تعالى شيء لا كالأشياء، فقولوا: إنّه جسم لا كالأجسام. وليس كلّ من عارض بشيءٍ وسأل عنه يكون معتقداً له، ومتديّناً به، وقد يجوز أن يكون قَصَدَ به إلى استخراج جوابهم عن هذه المسألة، ومعرفة ما عندهم فيها، أو إلى أن يبيّن قصورهم عن إيراد المرتضى في جوابها. إلى غير ذلك..**»[٤٨].

وقال الشهرستاني: «**لا ينبغي أن يغفل عن إلزاماته على المعتزلة، فإنّ الرجل وراء ما يلزمه على الخصم، ودون ما يظهره من التشبيه، وذلك أنّه ألزم العلّاف فقال: إنّك تقول: الباري تعالى عالم بعلم، وعلمه ذاته، فيشارك المحدثات في أنّه عالم بعلم، ويباينها في أنّ علمه ذاته، فيكون عالماً لا كالعالمين، فلِمَ لا تقول: إنّه جسم لا كالأجسام، وصورة لا كالصور، وله قدر لا كالأقدار؟!**»[٤٩].

ومن الغريب: أنّنا نجد أنّ الشهرستانيّ يعترف بهذا الأمر، ولكنّه اتّهمه بأمورٍ لا تليق بمكانته العلميّة. على أن أكثر التهم وردت على لسان الجاحظ والشهرستانيّ، وهي لا تلزمنا.

٣) رواية هشام عن الإمام الصادق بنفي التجسيم:

لو فرضنا أن هشاماً كان يؤمن بمقالة التجسيم فلماذا يروي عن أئمّته عليهم السلام بعض الروايات التي تنفي هذه الشبهة.

www.noormags.ir

فقد روى الكلينيّ: «**عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن العبّاس بن عمرو، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال للزنديق حين سأله وقال: فتقول إنّه سميع بصير، قال عليه السلام: هو سميع بصير، سميع بغير جارحة، وبصير بغير آلة، بل سميع بنفسه، وبصير بنفسه**»[٥٠].

وفي هذا دلالة واضحة أنّه لا يؤمن بمقالة التجسيم، وإلّا لما كان يروي هذا الكلام عن الإمام الصادق عليه السلام.

٤) الرائد للحقّ والدافع للباطل لا يكون مجسّماً:

من غير المعقول أنّ من يكون مدافعاً عن الحقّ وناصراً له أن يتّهم بكونه مجسِّماً أو مشبِّهاً، فقد تقدّم في بعض الروايات أنّ الإمام الصادق عليه السلام قال بحقّه: «**هشام بن الحكم رائد حقّنا، وسائق قولنا، المؤيِّد لصدقنا، والدافع لباطل أعدائنا، من تبعه وتبع أمره تبعنا. وقوله: هذا ناصرنا بقلبه ويده ولسانه**»[٥١].

وكذلك عندما سأل الإمام الصادق عليه السلام عن أسماء الله واشتقاقها، (إلى أن قال): أُفْهِمْتَ يا هشام فهماً تدفع به وتناضل (وتناقل) به أعداءنا المتّخذين مع الله عزّ وجلّ غيره؟ قلتُ: نعم، فقال: نفعك الله به وثبّتك يا هشام[٥٢].

فمن غير المعقول والمنطقيّ أن يقدّمه الإمام عليه السلام إلى المحاججة والمناظرة، وهو يعلم أنّ هشاماً ممّن يعتقد بالتجسيم والتشبيه.

٥) الأمينيّ يردّ على الشهرستانيّ دعوة التجسيم المنسوبة لهشام:

الشيخ الأمينيّ في ردّه على الشهرستانيّ الذي ادّعى أنّ هشاماً مجسّم، قال: «**هذه عقائد باطلة عزاها إلى رجالات الشيعة المقتصّين أثر أئمّتهم عليهم السلام اقتصاص الظلّ لذيه، فلا يعتنقون عقيدةً ولا ينشرون تعليماً ولا يبثّون حكماً ولا يرون رأياً إلّا ومن ساداتهم الأئمّة على ذلك برهنةٌ دامغة، أو بيانٌ شافٍ، أو فتوىً سديدةٌ، أو نظرٌ ثاقب.**

على أنّ أحاديث هؤلاء كلّهم في العقائد والأحكام والمعارف الإلهيّة مبثوثة

www.noormags.ir

في كتب الشيعة تتداولها الأيدي، وتشخص إليها الأبصار، وتهشّ إليها الأفئدة، فهي وما نسب إليهم من الأقاويل على طرفي نقيض، وهاتيك كتبهم وآثارهم الخالدة لا ترتبط بشيءٍ من هذه المقالات، بل إنّما هي تدحرها وتضادّها بألسنةٍ حداد. وإطراء أئمّة الدين عليهم السلام لهم بلغ حدّ الاستفاضة، ولو كانوا يعرفون من أحدهم شيئاً من تلكم النسب، لشنّوا عليهم الغارات، كلاءةً لملَئِهم عن الاغترار بها، كما فعلوا ذلك في أهل البدع والضلالات.

وهؤلاء علماء الرجال من الشيعة بسطوا القول في تراجمهم، وهم بقولٍ واحدٍ ينزّهونهم عن كلّ شائنةٍ معزوّةٍ إليهم، وهم أعرف بالقوم من أضدادهم البعداء، عنهم الجهلاء بهم وبترجمتهم، غير مجتمعين معهم في حلٍّ أو مرتحل.

وليس في الشيعة، منذ القدم حتى اليوم، من يعترف أو يعرف بوجود هذه الفرق: هشاميّة، زراريّة، يونسيّة، المنتمية عند الشهرستاني ونظرائه إليهم ككثيرٍ من الفرق التي ذكرها للشيعة»[٥٣].

فالأمينيّ رحمه الله يردع القائلين بتهمة التجسيم لهشام وينزّهه عن ذلك، ونعتقد أنّ الأمينيّ آمن بأنّ هشاماً وإن قال بالتجسيم كمصطلحٍ واستعمال، ولكنّه لا يقصد التجسيم المعنويّ ذا الأبعاد المادّيّة والكتل الجسميّة من أعراضٍ وحيّزٍ ومكانٍ وطولٍ وعرضٍ وعمق، بل كما قلنا سابقاً: إنّه يقصد أنّ مقولة: (جسم لا كالأجسام) بمثابة قولهم: (شيء لا كالأشياء) ، فصوَّر الجسم كالشيء اصطلاحاً ولفظاً، أي: أنّه يُثبت وجود البارئ تعالى بكونه شيئاً، ولكن في نفس الوقت يخرجه عن حدّ التعطيل، وكذلك (لا كالأجسام)، أي: (لا كالأشياء)، فينفي عنه تبارك ذكره كلّ شبهٍ للأجسام ومماثلةٍ بينه وبينها، فهو إخراج له تعالى عن حدّ التشبيه، كما تدلّ عليه الآية الكريمة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى: ١١]، فهذه الآية نفت عن وجوده تعالى المماثلة لغيره من الأشياء. وهذا هو التنزيه الكامل الذي ليس فيه شائبة التجسيم.

www.noormags.ir

٦) الإمام الرضا عليه السلام ينفي الجسميّة في حديث الصورة:

أمّا حديث الصورة المنسوب الى هشام، فقد فسّره الإمام الرضا عليه السلام بما يغاير من يقول بالتجسيم. روى الصدوق في (عيون أخبار الرّضا) بسنده: «**عن الحسين بن خالد، قال: قلت للرضا عليه السلام: يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله، إنّ الناس يروون: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إنّ الله عزّ وجلّ خلق آدم على صورته، فقال: قاتلهم الله، لقد حذفوا أوّل الحديث: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مرّ برجلين يتسابّان فسمع أحدهما يقول لصاحبه: قبّح الله وجهك ووجه من يشبهك، فقال صلى الله عليه وآله له: يا عبد الله لا تقل هذا لأخيك، فإنّ الله عزّ وجلّ خلق آدم على صورته**»[٥٤].

فهذا الحديث يبيّن أنّ هناك سقوطاً في كلمات الحديث، فالمراد هو عود الضمير في (صورته) إلى الشخص الذي يشبه آدم، وليس المراد هو الله جلّ شأنه.

رؤية الشيخ المفيد لهذه المقالة

يبقى شيء واحد، وهو قول الشيخ المفيد رحمه الله الذي قد يتشبّث به البعض بأنّ هشاماً يرى التجسيم، قال: «**لم يكن في سلفنا من تديّن بالتشبيه من طريق المعنى، وإنّما خالف هشام وأصحابه جماعة أصحاب أبي عبد الله عليه السلام بقوله في الجسم، فزعم أنّ الله جسم لا كالأجسام**»[٥٥].

الجواب:

قد طرحنا نظرتنا في هذا الأمر، والتي تنأى بهشام عن هذه الشبهة، فقول الشيخ المفيد بالمخالفة فيه شيء من المسامحة، ولعلّنا نستفيد من عبارته: أنّ هشاماً خالف «بقوله في الجسم» لا أنّه خالف «في القول بالجسم»، فهذا المفهوم خالف فيه هشام جميع الشيعة كمصطلحٍ ليس إلّا، وهو تفسير مختصّ به؛ لكثرة مناظراته ومجادلاته مع الخصم، فيشتقّ بعض المصطلحات التي لا تعبّر بالضرورة عن معتقده كما تقدّم، ولا يقصد منه التجسيم بمعناه المعنويّ.

www.noormags.ir

الجهة الرابعة: نتيجة وحكم

بعدما تقدّم نستنتج ونلخّص الأمور التالية:

١) التاريخ يبرّؤه من هذه التهمة:

إنّ التاريخ لا يستطيع أن يثبت لنا أنّ هشاماً كان مجسّماً، بل نجد أنّ هناك تضارباً في أحواله، بل على العكس، حدّثنا بكونه شخصيّةً كبيرةً لها وزنها العلميّ، فهو يعدّ من أبرز المناظرين الذين قلّ نظيرهم في التاريخ الإسلاميّ، لا سيّما في ميدان العقيدة والكلام، فله صولاتٌ وجولاتٌ ومنازلاتٌ مع المعتزلة وغيرهم، ودافع عن مذهب أهل البيت وقواعده التي تتّسم بالتنزيه المطلق الذي لا يشوبه التجسيم.

٢) وكذلك أهل الرجال:

إنّ التراجم الرجاليّة حدّثتنا عن أنّ هذا الرجل، بعيدٌ كلّ البعد، عما اتّهم به، فهو يعدّ من متكلّمي الشيعة وبطائنهم، وهو الثقة في الروايات، ومدحه أئمّة الشيعة، كالإمام الصادق والكاظم عليهما السلام في أكثر من موقع، وترحّم عليه الإمام الرضا، وعلّل من وصفه بهذه الشبهة بالحسد منهم له.

٣) شهادات ووثائق تنزّهه عن شبهة التجسيم:

ذكرنا شهاداتٍ تنزّهه عن شبهة التجسيم، كما في قول النجاشيّ، إنّه حسن التحقيق، وقلنا: إنّ المراد من هذا الوصف أنّ ما يؤمن ويعتقد به هشام مطابق للمذهب وأصوله وقواعده المبتنية على التنزيه بجميع أبعاده. وكذلك شهادة العلّامة الحلّيّ الذي دافع وأجاب عما اتّهم به في كتابه الكبير، ومن ثمّ وصفه بالرجل العظيم الشأن والرفيع المنزلة. وكذلك شهادة ابن داود الذي قال عنه: إنّ حال عقيدته معلوم وثناء الأصحاب عليه متواتر، وكذلك شهادة السيّد الخوئيّ ببراءته من هذه التهمة، حينما قال: بعدم ظنّه في الروايات التي وصفت هشاماً بالتجسيم، ووصفها بأنّها كلّها موضوعة ومجعولة، وسبب هذا الوضع

www.noormags.ir

هو الحسد والبغض لهشام.

٤) ضعف جميع الروايات التي وصفته بهذه التهمة:

ناقشنا جميع الروايات التي اتُّهم بها، وقد اتّضح أنّها واهنة وضعيفة ولا ترتقي إلى الاعتبار.

٥) القرائن والدلائل تبطل هذه الشبهة التي أُلصقت به:

ثمّ استدللنا على نفي هذه الشبهة بأدلّةٍ وقرائن تنزّهه عما اتّهم به، نذكر منها: أنّه أورد هذا المفهوم، أي: الجسم، بمعنى: الشيء، لفظاً لا معنىً، وكذلك أورد هذا المصطلح على نحو الإلزام دون الاعتقاد به، وغير ذلك من القرائن.

إذاً: نستطيع أن نحكم، من خلال بحثنا، أنّ هشاماً يعدّ من العلماء الكبار الذين لهم الباع الكبير في الدفاع عن المذهب، وهذا المذهب قائمٌ على نفي التجسيم والتشبيه، فهذه الشبهة لا يمكن أن يتلبّس بها هشام بن الحكم (رضوان الله عليه) وغيره من رواتنا الأجلّاء بمقتضى ما تقدّم من مجموع بحثنا.

والحمد لله ربّ العالمين..

* * *

الهوامش:

(١) الدكتور ناصر بن عبد الله القفاريّ، كاتب وأستاذ في العقيدة في جامعة أمّ القرى في المملكة العربيّة السعوديّة.

(٢) ابن تيميّة الحرّانيّ، مجموع الفتاوى ١٣: ١٥٤، تحقيق: عبد الرحمن العاصمي النجدي، الناشر: مكتبة ابن تيميّة، ط٢.

(٣) ناصر القفاريّ، أصول مذهب الشيعة ٢: ٦٤٠، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة، ط٣، ١٤١٨هـ.

(٤) المصدر نفسه ٢: ٦٤٠.

(٥) الإمام محمّد عبده، نهج البلاغة ١: ١٥ـ١٦، الناشر: دار الذخائر، قم ـ إيران.

www.noormags.ir

(٦) هو الشيخ محمد أحمد مصطفى أبو زهرة، ولد (١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٨م)، من مواليد المحلّة الكبرى، إحدى مدن محافظة طنطا، بالوجه البحريّ بمصر، حصل على عالميّة القضاء الشرعيّ مع درجة أستاذ بتفوّق عام ١٣٤٣هـ، عمل مدرّساً للعلوم الشرعيّة والعربيّة في كلّيتي: دار العلوم وأصول الدين بجامعة الأزهر، والحقوق بجامعة القاهرة، شغل منصب أستاذٍ محاضرٍ للدراسات العليا بالجامعة عام ١٣٥٤ـ ١٩٣٥ وعضو المجلس الأعلى للبحوث العلميّة، ورئيس قسم الشريعة، ووكيل كلّيّة الحقوق ومعهد الدراسات الإسلاميّة. من مؤلّفاته:محاضرات في تاريخ المذاهب الإسلاميّة، ابن تيميّة آراؤه وفقهه، أبو حنيفة حياته وعصره، الامام الصادق حياته وعصره، ابن حنبل حياته وعصره، تاريخ الجدل، خاتم النبيّين، الأحوال الشخصيّة وأصول الفقه، العلاقات الدوليّة في الإسلام، موسوعة الفقه الإسلاميّ، التكافل الاجتماعيّ في الإسلام، الخطابة في المجتمع الإسلاميّ، الوحدة الإسلاميّة، وغيرها. قضى حياته مقاتلاً بالخطابة وبالكتابة وبالمحاضرة في سبيل أفكاره ومعتقداته، توفي في ١١ أبريل سنة ١٩٧٤م. انظر: لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر: ٤٨٩ ـ ٤٩٠، بتصرّف في العبارة. الناشر: دار الشروق ـ مصر.

(٧) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة، ص ١٨٢ـ ١٨٣، الناشر: دار الفكر العربيّ، القاهرة.

(٨) المصدر نفسه: ١٨٢ـ ١٨٣.

(٩) هو الأستاذ المحقّق سعيد بن عبد اللّطيف فودة، من أصل فلسطينيّ، من قرية بيت دجن، شافعيّ المذهب، وقد التقى كثيراً من العلماء المعاصرين، وأجازوا له بالرواية وأثنوا على علمه، مثل الشيخ محمد علويّ المالكيّ، والشيخ عبد الله سراج، والعلاّمة إبراهيم خليفة، وقد أجازه الأخير في مختلف العلوم كعلم التفسير ودقائقه وشرح الحديث، وعلم التوحيد وغيرها. من مؤلّفاته: الكاشف الصغير، والتعليقات على الإخميمي، وتهذيب شرح السنوسيّة، وتدعيم المنطق، وشرح صغرى الصغرى، ونقض التدمريّة، وشرح السلم المنورق،....وغيرها.

(١٠) سعيد فودة، من محاضرة له بعنوان: السلفيّة المعاصرة وأثرها في تشتيت المسلمين، موقع منتدى الأصلين: http://www.aslein.net.

(١١) أحمد أمين، ضحى الإسلام ٣: ٢٦٨، الناشر: مكتبة النهضة، مصر.

(١٢) الشهرستاني، محمّد بن عبد الكريم، الملل والنحل ١: ١٨٥، ط دار المعرفة، بيروت.

(١٣) الذهبيّ، منتقى منهاج الاعتدال: ٢٤، شبكة المشكاة الإسلاميّة.

(١٤) انظر: عبد الله نعمة، هشام بن الحكم: ٦٠، ط دار الفكر اللّبنانيّ، ١٤٠٥هـ، بيروت.

(١٥) الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٢٩، ط مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٤هـ.

(١٦) النجاشيّ، رجال النجاشيّ: ٤٣٤، ط مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، الطبعة

www.noormags.ir

الخامسة، ١٤١٦هـ، قم.

(١٧) الطوسيّ، الفهرست: ١٥٨، ط مؤسّسة نشر الفقاهة، الطبعة الأُولى، ١٤١٧هـ.

(١٨) الطوسيّ، رجال الطوسيّ ٢: ٥٢٩، ط مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم، ١٤١٥هـ.

(١٩) ابن النديم، الفهرست: ٢٤٩، الناشر: دار المعرفة، ١٣٩٨ـ١٩٧٨، بيروت.

(٢٠) العلّامة الحلّيّ، خلاصة الأقوال: ٢٨٨ـ ٢٨٩، ط مؤسّسة نشر الفقاهة، الطبعة الأُولى، ١٤١٧هـ.

(٢١) ابن داود الحلّيّ، رجال ابن داود: ٢٠٠، ط منشورات المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف.

(٢٢) الخوئيّ، السيّد أبو القاسم، معجم رجال الحديث ٢٠: ٣٢١، ط مركز نشر الثقافة الإسلاميّة، الطبعة الخامسة.

(٢٣) ابن داود الحلّيّ، رجال ابن داود: ٢٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه: ٢٨٤.

(٢٥) الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٤٧؛ والأردبيليّ، جامع الرواة ٢: ٣١٣، ط مكتبة المحمّدي.

(٢٦) الكُلَيْني، محمّد بن يعقوب، الكافي ١: ١٠٤، الطبعة الخامسة ١٣٦٣ش، ط دار الكتب الإسلاميّة، طهران.

(٢٧) الطوسيّ، اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٦؛ والحلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٣٤.

(٢٨) العلّامة الحلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٦٣.

(٢٩) الكُلَيْني، الكافي ١: ١٠٥.

(٣٠) المجلسيّ، المولى محمّد باقر، بحار الأنوار ٣: ٢٨٨، الطبعة الثانية، ط مؤسّسة الوفاء، ١٤٠٣هـ، بيروت.

(٣١) الكُلَيْني، الكافي ١: ١٠٥.

(٣٢) النجاشيّ، رجال النجاشيّ: ٢٥٥.

(٣٣) الخوئيّ، معجم رجال الحديث ١٣: ٧٢.

(٣٤) الكُلَيْني، الكافي ١: ١٠٦.

(٣٥) النجاشيّ، رجال النجاشيّ: ١٠٩.

(٣٦) أحمد بن الحسين الغضائريّ، رجال الغضائريّ: ٤٤، الطبعة الأُولى، ط دار الحديث، ١٤٢٢هـ، والحلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٢٧

www.noormags.ir

(٣٧) الكُلَيْني، الكافي ١: ١٠٦.

(٣٨) النوويّ، شرح صحيح مسلم ٩: ٧٤، ط دار الكتاب العربيّ، بيروت.

(٣٩) الشيخ الصدوق، توحيد الصدوق: ١٠٤، ط منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم.

(٤٠) الشيخ الصدوق، توحيد الصدوق: ١١٣ـ ١١٤.

(٤١) العلاّمة الحلّيّ، خلاصة الأقوال: ٣٢٧.

(٤٢) مضافاً إِلَى عدم نقل القول بالتجسيم فيها عن هشام بن الحكم، ولكن لما كان حال من ذكر فيها كحال هشام بن الحكم أوردها صاحب المقال هنا. (التحرير).

(٤٣) الخوئيّ، معجم رجال الحديث ٢٠: ٣٢٠ـ ٣٢١.

(٤٤) الأشعريّ، أبو الحسن، مقالات الإسلاميّين: ٣٠٤، ط ٣، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

(٤٥) المعتزليّ، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ٣: ٢٢٨، ط دار إحياء الكتب العربيّة.

(٤٦) وهذا ما نجده في كلمات الجبّائي، قال: «**إنّ العقل إذا دلّ على أنّ البارئ عالم، فواجب أن نسمّيه عالماً، و إن لم يسمّ نفسه بذلك، إذا دلّ على المعنى، وكذلك في سائر الأسماء. وخالفه البغداديّون من المعتزلة فزعموا أنّه لا يجوز أن نسمّي الله عزّ وجلّ باسمٍ قد دلّ العقل على صحّة معناه إلاّ أن يسمّي نفسه بذلك..**»، انظر: مقالات الإسلاميّين ١: ٥٢٥.

(٤٧) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢: ٩٣، ط مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٤٨) السيّد المرتضى، الشافي في الإمامة ١: ٨٤، ط٢ مؤسّسة اسماعيليان، قم، ١٤١٠هـ.

(٤٩) الشهرستاني، الملل والنحل ١: ١٨٥.

(٥٠) الكُلَيْني، الكافي ١: ١٠٩.

(٥١) انظر: المرتضى، الشافي في الإمامة ١: ٨٥.

(٥٢) الكُلَيْني، الكافي ١: ٨٧.

(٥٣) الأمينيّ، الغدير ١: ١٤٣، ط٤ دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٩٧هـ.

(٥٤) الصدوق، عيون أخبار الرضا ٢: ١١٠، تصحيح وتعليق: الشيخ حسين الأعلميّ، ط مؤسّسة الأعلميّ، ١٤٠٤هـ، بيروت.

(٥٥) الشيخ المفيد، الحكايات: ٧٧ـ ٧٨، ط٢ دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ،بيروت.

www.noormags.ir